

البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

الإفصاح والشفافية لدى البنك المركزي العراقي ودورها في تعزيز التنمية

جنان إسماعيل إبراهيم
مدير عام دائرة الإحصاء والأبحاث

كانون الأول

2018

مقدمة:

يتفق علماء الإحصاء والاقتصاد على القول إنه كلما عرفنا كيف نطبق لغة الأرقام على حياتنا اليومية بالشكل الصحيح والواقعي، كلما أدركنا أن المستقبل ليس ثمرة من ثمار الصدفة، فهم ينسبون للرقم بعداً نوعياً، بالإضافة إلى قيمته الكمية، فالمعلومات التي يقدمها الرقم ينبغي أن تساعد كل شخص على فهم أفضل لأبحاثه أو دراساته أو قراراته كلاً حسب موقعه، ومن ثم الكشف عن الغرض الذي يخوض به، لتمكينه من التحرك بالاتجاه الصحيح. ولكن رغم هذه الأهمية الكبيرة إلا أننا نجد أغلب الباحثين وصناع القرار يعانون من صعوبة الحصول على الأرقام التي يسعون من خلالها إلى تحقيق أهدافهم، وهذه الصعوبة تكاد تكون معقدة من عدة نواحي سواء كان من ناحية محدودية البيانات أو سهولة الحصول عليها كون أن الرقم يعد الأساس في كل المنهجيات البحثية.

لذا تُعدُّ الأرقام أداة لا غنى عنها في عملية التنمية والتخطيط، فالحكومات التي لا تمتلك بنى تحتية في توليد البيانات واستخدامها بدقة في تخطيط ورصد وتقييم البرامج والمشاريع التنموية لا يمكن لها أن تتوصل إلى قرارات فعالة فيما يتعلق بالسياسات الحكومية. وإنَّ الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية، دائماً ما تكون في وضع يحتم عليها أن تتخذ قرارات سليمة في القضايا المهمة على أساس منتظم، بالاستناد إلى معلومات (Information) ذات شفافية عالية من أجل قبولها من قبل المجتمع، ومن ثَمَّ فإنَّه لا يتم إثبات أية حجة أو قرار من دون الاستناد إلى أرقام حقيقية وتحليلها وتقديمها بأساليب علمية موثوقة، وهذه الإحصائيات مصممة للتواصل مع العالم من حولنا (نافذة على المجتمع).

كشفت الأزمات المالية التي تفجرت في التسعينات عن جوانب ضعف في نظم الإبلاغ والإفصاح للنظام المالي الدولي، وفي مواجهة ذلك حشد المجتمع الدولي قواه من أجل تعزيز بنية النظام المالي الدولي، عن طريق وضع وتنفيذ معايير ومنهجيات مقبولة دولياً في مجال الإفصاح والشفافية والتي يُساعد اتباعها في ضمان سلامة الأداء الاقتصادي على المستوى الوطني.

تقدم هذه الورقة صورة عن البنية التحتية للإحصاءات والبيانات التي ساهمت في تعزيز دور البنك المركزي في مجال الإفصاح والشفافية وأثرها على التنمية.

- مبدأ الشفافية:

ان مبدأ الشفافية هو جوهر الحوكمة، لان هناك ارتباط بين هذا المبدأ وباقي المبادئ بصفة مباشرة كانت او غير مباشرة، لأنه يعتبر من الركائز الأساسية التي توفر البيانات والمعلومات، وازدادت أهمية هذا المبدأ إثر الانهيارات المالية الكبيرة التي حدثت في الأسواق المالية الأمر الذي جعل المتعاملين الاقتصاديين ورجال الاعمال يفقدون الثقة في كفاءة الأسواق المالية.

ان فكرة الإفصاح الشفافية بالرغم من اهميتها في تحسين تخصيص الموارد فانها تجعل الحكومة أكثر عرضة للمساءلة وتضعف قوة ونفوذ المصالح الشخصية وتقود الى تحسين سياسات المؤسسات، كما ان التفسير الموضوعي لها يمكن حصره بانه يتمثل بدقة وانتظام المعلومات الاقتصادية المتدفقة للجمهور ويكون بذلك أقرب الى موضوع الافصاح (Disclosure) الذي تعتمده المؤسسات المالية والذي يساعد متخذي القرارات في تقييم المركز المالي والاعمال التي تقوم بها منظمات الاعمال وغيرها، ويساعد على التنبؤات المستقبلية.

ان استقلالية البنك المركزي العراقي تُعد مسألة محورية وهامة في عملية اصلاح المالي، فقد أولى البنك المركزي العراقي دوراً كبيراً لمبدأ الإفصاح والشفافية، على أساس ان وجود مؤسسات عالية الجودة يعكس قوة البنية المؤسسية والذي يقود الى ان تكون اسواقها المالية اكثر تطوراً واكثر قدرة على مواجهة الصدمات.

- مراحل الإبلاغ عن البيانات (ثلاثة مراحل)

المرحلة الأولى: الامتناع:

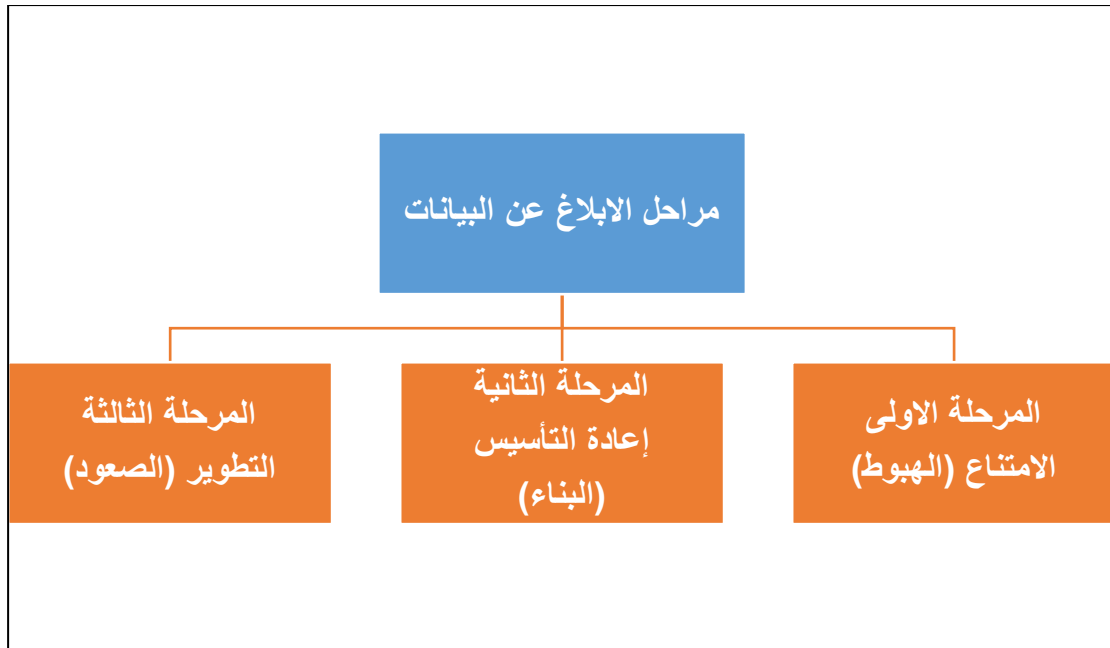
امتنع العراق عن تزويد أي معلومات أو بيانات إلى المؤسسات والمنظمات عموماً، بضمنها المنظمات التي يتمتع بعضويتها منذ أواخر عام 1978.

المرحلة الثانية: البناء (إعادة التأسيس):

ألزمت الاتفاقية الطارئة لبلدان ما بعد الصراع (Emergency Post Conflict Assistance (EPCA) في عام 2004 العراق بتقديم البيانات عن الحالة الاقتصادية للبلاد للتفاوض في مسألة مديونية العراق وتخفيضها بنسبة 80%.

المرحلة الثالثة: التطوير (الصعود):

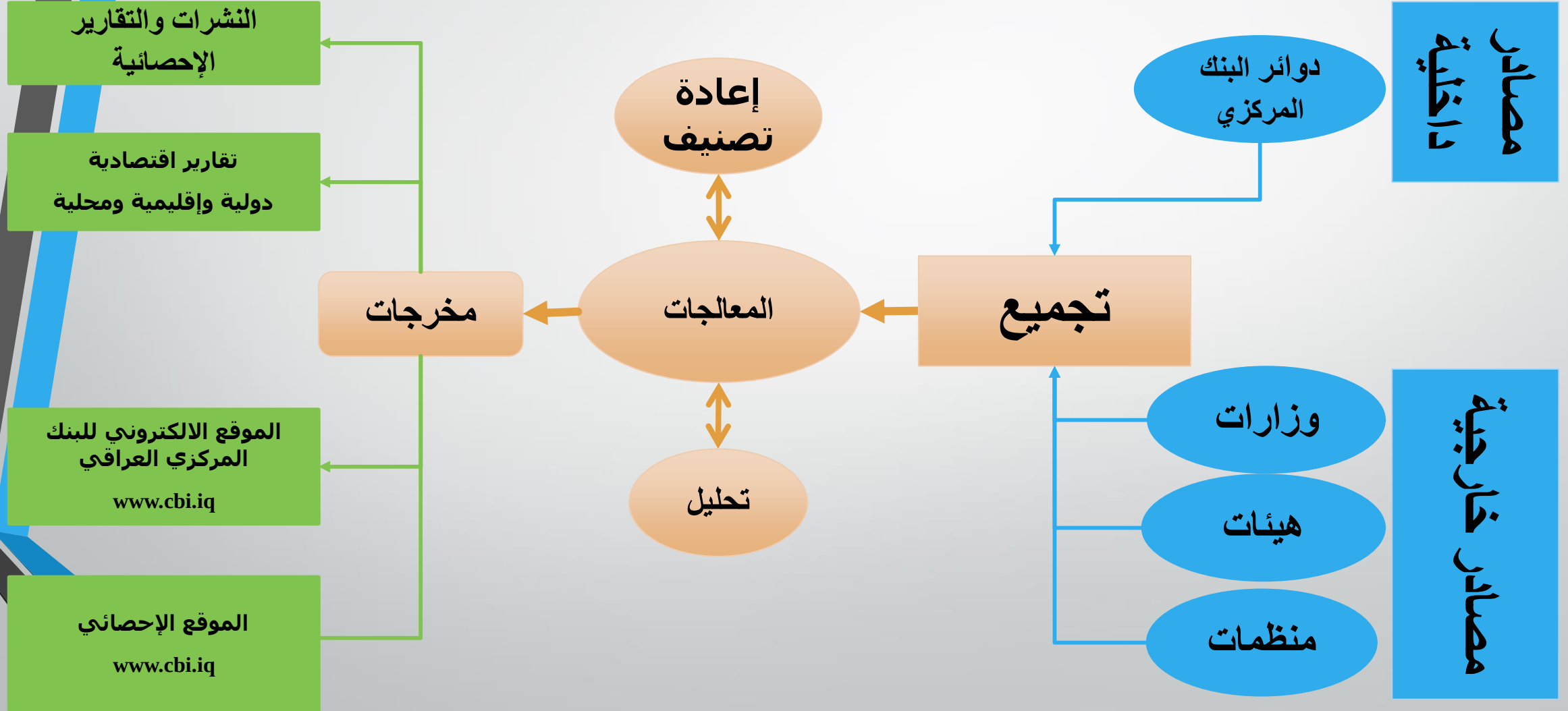
العمل على اعداد وتهيئة الإحصاءات النقدية والمالية واحصاءات ميزان المدفوعات والمعايير الدولية لاسيما المنهجيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي IMF.



تطورات الإحصاءات

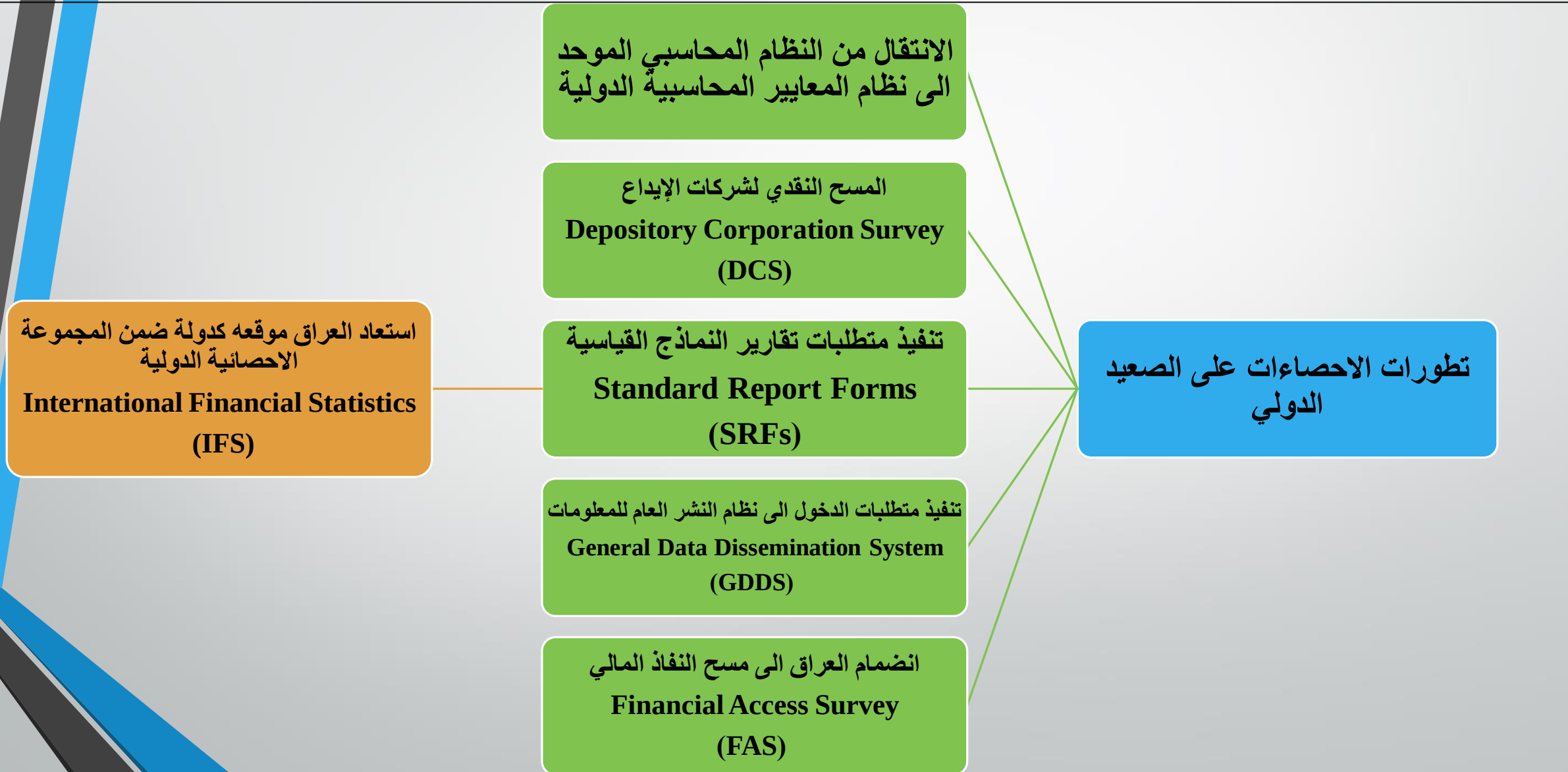
أولاً: تطور الإحصاءات على الصعيد المحلي

First: Statistics development locally



ثانياً: تطور الإحصاءات على الصعيد الدولي

Second: Statistics development internationally



تحديات الإفصاح

دقة وكفاءة البيانات

قدرات فنية
متخصصة

توفير البيانات في
التوقيتات المحددة

نوافذ الاتصال
والمتابعة

الحكمة والصبر
والدراية

التفاوت والاختلافات
في الأساليب

الفهم والبعد
الاحصائي

التوثيق

ثمار التحديات

قاعدة بيانات رصينة

مرجع أساسي على المستوى
المحلي والدولي

المقارنات الدولية

تمثيل العراق في المنظمات
الدولية

التصنيف الائتماني للعراق

الدخول الى اسواق المال
والاستثمار الدولية

عضوية العراق في المنظمات الدولية

المنظمة	الصفة	تاريخ الانضمام
صندوق النقد الدولي (IMF)	عضو اصيل	١٩٤٧
المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط (METAC)	عضو دائم	٢٠١٧
مجموعة البنك الدولي (WB)	عضو اصيل	١٩٤٧
صندوق النقد العربي (AMF)	عضو اصيل	١٩٧٦
اتحاد المصارف العربية (UAB)	عضو مراقب	١٩٨١
الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب	عضو عامل	٢٠٠٧
البنك الإسلامي للتنمية (IDB)	عضو اصيل	١٩٧٨
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	عضو مؤسس	١٩٩٩
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	عضو مساهم	٢٠٠٦
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	عضو مساهم	٢٠٠٦
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	عضو مساهم	٢٠٠٧
مجلس الخدمات المالية الإسلامية ((IFSB))	عضو مساهم	٢٠١٦
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)	عضو مساهم	٢٠١٧
منظمة التجارة العالمية (WTO)	عضو مراقب	٢٠٠٤
الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (AABFS)	عضو مساهم	٢٠٠٩
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	عضو مساهم	١٩٦٤
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	عضو مساهم	١٩٥٠
الشركة العربية للاستثمار	عضو مساهم	١٩٧٤